

Agriculture in the state of Tripoli during the second Ottoman era 1835 AD - 1911 AD

Ali Enbia Jomaa Enbia *

Department of History, Faculty of Education- Al-Qasi'a, Alzaytouna University, Libya

*Corresponding author: Alialjabriaa786@gmail.com

الزراعة في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835 م - 1911 م

أ.علي انبية جمعة انبية *

قسم التاريخ، كلية التربية - القصيبة، جامعة الزيتونة، ليبيا

Received: 27-07-2025; Accepted: 02-10-2025; Published: 14-10-2025

Abstract

Libya has known agriculture since ancient times, and a large number of its inhabitants practiced this activity. However, most of this farming was carried out using primitive methods and was confined to the coastal plains and nearby areas. Agriculture relied heavily on rainfall and little well water.

Agriculture is considered one of the most important pillars of infrastructure, economics, and social development in any society, particularly in the Tripoli Vilayet during the Second Ottoman Empire in 1835.

Agriculture was a primary source of livelihood and met the needs of citizens. When the Ottoman Empire took control of the Tripoli Vilayet for the second time in 1835, it worked to organize the administrative and financial situation, including the agricultural field, by issuing new laws related to land and defining some methods of local administration...

It can be said that the state of Tripoli had an effective role in improving the living conditions of the citizen in terms of agriculture and its strategic location, which was considered one of the most important areas overlooking the Mediterranean Sea, which had a role in benefiting from transit trade.

Keywords: Tripoli, State, Ottoman, Agriculture, Economy.

المخلص:

عرفت ليبيا الزراعة منذ أقدم العصور، وقد مارس هذا النشاط عددا كبيرا من الأهالي، ولكن أغلب هذه الزراعة كانت تتم بطرق بدائية، وانحصرت في السهول الساحلية والمناطق القريبة منها وكانت الزراعة تعتمد اعتماداً كبيراً على الأمطار ومياه الآبار البسيطة.

تعتبر الزراعة من أهم المراكز الأساسية لتطوير البنية التحتية، والاقتصادية والاجتماعية، في أي مجتمع ما ولاسيما في ولاية طرابلس الغرب في عهد العثماني الثاني عام 1835م، وكانت الزراعة مصدراً أساسياً للعيش وسد حاجة المواطن، لقد عملت الدولة العثمانية عند سيطرتها على ولاية طرابلس الغرب مرة ثانية في عام 1835 م على تنظيم الأوضاع الإدارية، والمالية ومن بينها قطاع الزراعة، وذلك من خلال إصدار قوانين جديدة تتعلق بالأراضي، وتحديد بعض أساليب الإدارة المحلية...

ويمكن القول بأن ولاية طرابلس الغرب كان لها دور فعال في تحسين الوضع المعيشي، للمواطن من ناحية الزراعة وموقعها الاستراتيجي التي كانت تعتبر من أهم المناطق المطلة على البحر المتوسط، والتي كان لها دور في الاستفادة من التجارة العابرة.

الكلمات المفتاحية: طرابلس، ولاية، العثمانية، الزراعة، الاقتصاد.

المقدمة :

تعتبر الزراعة من أهم مقومات الاقتصاد، لأي دولة كانت غنية، أم فقيرة منذ القدم، فالدول الغنية تسعى من وراء اهتمامها بالزراعة إلى مضاعفة إنتاجها لسد حاجة مواطنيها وتصدير الفائض إلى الخارج لكي يعود ناتجة من الأموال إلى خزائنها، بينما تسعى الدولة الفقيرة في اهتمامها بالزراعة لتوفير لقمة العيش لسكانها متحدية بذلك الصعاب من أجل هذا المطلب وتعد ليبيا إحدى هذه الدول التي تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، أهتم سكان ولاية طرابلس الغرب منذ القدم بتنوع المحاصيل الزراعية في الولاية وفقاً لخصوبة التربة ووفرة المياه أملين من وراء ذلك توفير حاجتهم من الغذاء الجيد لهم ولحيواناتهم، فقد عرفوا الزراعة البعلية التي تعتمد في ريها على المياه الأمطار والتي عادة ما تكون في فصل الشتاء كما أنهم اهتموا بالزراعة المروية في الفصول الأخرى معتمدين في ريها على مياه الآبار والصحاري وغيرها .

تعتبر الزراعة من أهم المراكز الأساسية لتطوير البنية التحتية، والاقتصادية، والاجتماعية في أي مجتمع ما ولا سيما في ولاية طرابلس الغرب في عهد العثماني الثاني سنة 1835 م. وكانت الزراعة مصدراً أساسياً للعيش، وجمع الضرائب، وقصد تميزت ولاية طرابلس الغرب بكونها مجتمعاً ريفياً يعتمد في الغالب بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي التقليدي. لقد سعت الدولة العثمانية عقب استعادتها المباشرة للولاية سنة 1835م إلى تنظيم الأوضاع الإدارية، و المالية ومن بينها قطاع الزراعة وذلك من خلال إصدار قوانين جديدة تتعلق بالأراضي، وتحديد بعض أساليب الإدارة المحلية.

إلا أن هذه السياسة قد واجهت تحديات عديدة منها ضعف البنية التحتية، ومحدودية الإمكانيات التقنية مما جعل الزراعة في كثير الأحيان رهينة للعوامل التقليدية و الظروف الطبيعية القاسية .

إشكالية الدراسة :

رغم إن هناك العديد من المصادر التاريخية التي تدل على تطور الزراعة في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835 م . إلا أن واجهت الزراعة العديد من المشاكل منها الاقتصادية، والاجتماعية، وقلة الإمكانيات التي أدت إلي عدم تطويرها بشكل المناسب في الولاية وهذا مما أجبر الفلاحين على ترك الزراعة وفتح باب الهجرة في ذلك الوقت . هل قلة الإمكانيات أدت إلى عدم تطوير الزراعة .

أهمية الدراسة:

أهمية الدراسة في كونها تبحث في الموضوعات الأساسية التي تعالج الكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الولاية في فترة زمنية معينة . ويكمن القول إن أهمية الموضوع له ارتباط وثيق بعميشة السكان الولاية، واهتمام الدولة العثمانية بالإنتاج المحلي له دور كبير في استقرار الحياة الاقتصادية نوعاً ما، وكما يوضح أثر السياسات والظروف الطبيعية في تطور النشاط الزراعي في طرابلس .

أهداف الدراسة :

- 1- التعرف على الصعوبات السياسية، والاقتصادية التي واجهت الزراعة في ولاية طرابلس.
- 2- التعرف على مدى التنوع في المحاصيل وعلاقتها بخصوبة التربة.
- 3- التعرف على التغيرات المناخية وأثرها على الزراعة مما أصاب المنطقة من قحط وجفاف.
- 4- معرفة مدى اهتمام الدولة العثمانية وممثليها المحليين في تنظيم النشاط الزراعي.

تساؤلات الدراسة:

- 1- ماهي الصعوبات التي واجهت الزراعة في طرابلس في العهد العثماني الثاني؟
- 2 - التعرف على الجوانب الأساسية التي ساهمت في دعم الزراعة في ولاية طرابلس؟
- 3 - التعرف على الوسائل التي اعتمد عليها الفلاحين في الإنتاج الزراعي؟
- 4 - ماهي المساعدات التي قدمتها الدولة العثمانية في تنظيم الزراعة في الولاية؟
- 5 - معرفة ما الدور الذي قام به الفلاحون لمواجهة التغيرات المناخية في الولاية؟

منهج الدراسة :

إن هذا الموضوع اعتمد في دراسته على المنهج التاريخي، والتحليلي القائمين على جمع المادة العلمية من مصادرها واستخضع هذه المادة العلمية التي سوف يتم جمعها إلي التمهيد والتدقيق والغلبة والتحليل وصولاً إلي أفضل النتائج لغرض رصد وتحليل المعطيات في تطوير النشاط الزراعي في ولاية طرابلس الغرب خلال فترة الحكم العثماني الثاني 1835 م.

وقد قسمت البحث إلى مطالب، ويتناول المطلب الأول التحديات الطبيعية والمادية والبشرية للنشاط الزراعي في ولاية طرابلس الغرب وحيث كان هناك العديد من التحديات الطبيعية التي واجهت الزراعة في شمال أفريقيا، وبالتحديد ليبيا و خاصة نقص الموارد المائية، كذلك الدور الذي كانت تلعبه السكان، والقبائل، والعشائر الريفية في الولاية .

ويتناول المطلب الثاني الأعمال العثمانية في تنظيم الزراعة في ولاية طرابلس، فقد قامت الدولة العثمانية العديد من الأعمال التنظيمية الإدارية في قطاع الزراعة، منها السياسة الضريبية، والدوافع القانونية للملكية الأراضي، وحقوق الفلاحين، ومن بين القوانين، و التنظيمات التي شهدتها ولاية طرابلس الغرب على سبيل المثال قانون الطابو الخاص بتسجيل الأراضي في ليبيا وبيعها وشرائها للمواطنين من الدولة العثمانية مقابل دفع مبلغ معين من المال نظير سند رسمي .

وأما المطلب الثالث تناول الإنتاج و المعدات الزراعية في ولاية طرابلس خلال الحكم العثماني الثاني الذي تنوعت فيه العديد من المحاصيل الزراعية في الولاية، والتي كانت تنمشي مع خصوبة التربة، وكان هناك العديد من استخدام المعدات الزراعية التي كانت متوفرة في ذلك الوقت، كذلك تناولت فيه الأسواق التي كانت متاحة في الولاية .

وأما المطلب الرابع : تناول المشاكل التي واجهت الزراعة في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني من صعوبات طبيعية، ومناخية، و العوائق الاجتماعية، و القبلية وكذلك الاقتصادية والإدارية والتي كان لها دور كبير يعيق في حياة الفلاحين مما أجبرهم على التخلي على الزراعة وفتح باب الهجرة .

تمهيد :

النظرة المستقبلية للدولة العثمانية لطرابلس الغرب قبل العهد العثماني الثاني 1835 م :-
مستقبل الدولة العثمانية في طرابلس الغرب قبل العهد العثماني الثاني كان مرتبطاً بعدة اعتبارات استراتيجية، واقتصادية وسياسية، وعسكرية، ويمكن تناولها باختصار كالآتي :-

1 . النظرة الإستراتيجية .

رأت الدولة العثمانية في طرابلس موقعاً استراتيجياً بالغ الأهمية في حوض البحر الأبيض المتوسط فهي تمثل نقطة ارتكاز في مواجهة القوي الأوروبية، وكانت بمثابة خط دفاع متقدم عن ممتلكات الدولة العثمانية في شمال أفريقيا .

2 . النظرة الاقتصادية .

شكلت طرابلس منفذاً بحرياً تجارياً حيوياً بفضل موقعها الجغرافي، وكانت التجارة العابرة الصحراء تمر عبرها مما وفر للدولة العثمانية مصدراً مهماً للثروات والضرائب إضافة إلي الموارد الأخرى مثل الحبوب والمواشي .

3 . التنافس مع القوي المحلية .

في فترة حكم الأسرة القرمانلية 1711 م 1835 م اتسمت العلاقة بين الدولة العثمانية وطرابلس بنوع من الاستقلال الذاتي إلا إن الدولة العثمانية نظرت إلى الأسرة القرمانلية كحكام محليين ينبغي ألا يخرجوا عن طاعة السلطان العثماني وعندما بدأت السلطة القرمانلية تضعف وظهرت التهديدات الأوروبية المتكررة منها بدأت الدولة العثمانية تنظر إلي طرابلس كإقليم يجب استعادته تحت سيطرتها المباشرة لضمان استقرار المنطقة .

4. الجانب العسكري والأمني .

قد تصاعدت التدخلات الأوروبية خاصة الحملات البحرية إضافة الى نشاط القرصنة في البحر الأبيض المتوسط شعرت الدولة العثمانية بضرورة إعادة بسط السيطرة المباشرة على طرابلس لحماية السواحل الجنوبية للمتوسط وتأمين الملاحة البحرية العثمانية .

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى قرار الباب العالي بالتدخل المباشر في سنة 1835 م وإنهاء الحكم القرمانلي تمهيداً لإعادة فرض الإدارة العثمانية المركزية مرة ثانية على ولاية طرابلس الغرب .

المطلب الأول : التحديات الأساسية المادية والبشرية للنشاط الزراعي في ولاية طرابلس الغرب .

1. التشكيلات الجغرافية و التنوعات الطبيعية .

تقع ولاية طرابلس الغرب في الجزء الشمالي الغربي من قارة أفريقيا وتمتد على واجهة بحرية مطلة على البحر المتوسط مما منحها موقعاً استراتيجياً مهماً من الناحية التجارية الزراعية، وتحدها البلاد دولة تونس ودولة الجزائر غرباً ودولة السودان ومصر شرقاً وتشاد و النيجر و الصحراء الكبرى جنوباً وتشكل مساحة قدرها 1.775.500 كيلو متراً⁽¹⁾.

تتباين تضاريس الولاية بين السهول الساحلية الحصبة كسهل جفارة، و المناطق الجبلية كالجبل الغربي، و الهضاب الداخلية وشبة الصحراوية مثل فزان وهذا التنوع أثر بشكل مباشر على نوعية النشاط الزراعي في كل منطقة ويلعب المناخ دوراً مهماً في تحديد الإمكانات الزراعية إذ تسود المناطق الساحلية مناخاً معتدلاً شتاءً وحاراً صيفاً مع تساقط موسمي للأمطار، أما المناطق الداخلية فتتميز بمناخ صحراوي قاسي مما جعل الزراعة فيها محدودة وتعتمد على الواحات، والآبار، والعيون كمصدر للمياه، ساهمت العوامل الطبيعية في قيام العديد من التحركات البشرية فمن خلال حالات الجفاف التي عاشتها الولاية عدة فترات كان لا بد للأهالي من مواجهتها إما بالبحث عن مكان مناسب لمعيشتهم، ورعي حيواناتهم، أو الهجرة إلى البلاد المجاورة والتي كانت في بعض الأوقات بشكل كثيف، مما دفع ببعض الأعيان المعاصرين للقول بأن سكان الولاية هاجروا حتى لم يبق فيها إلا 30 % من سكانها⁽²⁾.

2. مصادر المياه وتقنيات الري المتعددة .

اعتمد الفلاح الليبي هذه الفترة على مصادر تقليدية للمياه أهمها :

- مياه الأمطار (خاصة في سهل الجفارة) .

- الآبار والعيون الطبيعية مثل (واحات الجفرة، هون، ودان) .

- نظام الفسقية في بعض القرى وهي طرق تقليدية لتجمع المياه .

لم تسجل هذه المرحلة إدخال تقنيات ري حديثة على نطاق واسع مما جعل الإنتاج الزراعي مرهوناً بتقلبات المناخ خصوصاً في سنوات الجفاف⁽³⁾.

3. السكان ودورهم في النشاط الزراعي .

تشكل القبائل والعشائر الريفية العمود الفقري للسكان العاملين في الزراعة وقد ساهم النظام القبلي السائد في توزيع الأراضي وفق العرف المحلي، وأن الخلافات بين القبائل، والأفراد يعود في كثير من الأحيان إلى أسلوب تقسيم الأراضي فيما بينهم، وقد تتسم تلك الخلافات في بعض الأحيان بالعنف والقتل والنهب وانتشار عادة الأخذ بالثأر، الأمر الذي تطلب من الحكومة التدخل لمعالجة هذه الحالة بالفصل بين الأطراف المتنازعة، وتأييد المعتدين، وإلزامهم بالشروط الحكومة للإصلاح فيما بينهم⁽⁴⁾.

وقد عانت اليد العاملة الزراعية من موسمية العمل وهجرة الأيدي العاملة في بعض الفترات بسبب الحروب أو الأزمات الاقتصادية، لقد فرضت الظروف الطبيعية للبلاد تحديد المناطق الصالحة للزراعة في الأراضي الواقعة في المنطقة الساحلية، والواحات، والجبل الأخضر، وسهل المرج و أودية فزان حيث تتوفر المياه

¹ - حسين مجاد مسعود، جغرافية ليبيا، مكتبة طرابلس العلمية، الطبعة الأولى 2012. ص 54

² - الطوير محمد أحمد، تاريخ الزراعة في ليبيا أثناء الحكم العثماني، ص 176.

³ - مصطفى الشركسي، محمد (لمحات عن الأوضاع الاقتصادية بليبيا أثناء العهد الإيطالي، ص 156

⁴ - جامي عبد القادر، (من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى)، ترجمة محمد الأسطى، ص 78.

اللازمة لنجاح الزراعة سواء عن طريق الآبار، أو العيون أو اعتمادا على هطول الأمطار وتبعاً لذلك انقسمت الزراعة في الولاية طرابلس إلى نوعين زراعة مروية، و زراعة بعلية⁽¹⁾.

أ. الزراعة المروية: تركز هذا النوع من الزراعة في الأراضي الزراعية القزمية المملوكة ملكية خاصة والتي استغلت في إنتاج الخضروات التي تستهلك محلياً وقد مثل الري العقبة التي حدثت من التوسع في هذه الزراعة، فبالرغم من توفير العديد من الآبار إلا أنها لم تكن كافية واعتمدت البلاد في زراعتها تبعاً لذلك على مياه الأمطار، أما الري الدائم فكان يقوم به الأفراد بسحب المياه من الآبار بواسطة الحيوانات وتجميعها في أحواض (جوابي) ومن ثم توزيعها بواسطة قنوات صغيرة على البساتين⁽²⁾ شعرت الدولة بأهمية توفير المياه اللازمة للزراعة فعملت على المحافظة على السدود وقامت على سبيل المثال بتغريم إحدى القبائل التي تسببت في تخريب سد وادي الخروع⁽³⁾، كما عملت على الاستفادة واستصلاح كل شبر من الأراضي التي أمكن الاستفادة منها اعتمادا على توفر المياه فيها حيث اهتمت بأراضي نفذ وشميخ و زمزم، لأنها غزيرة المياه وأبارها قليلة العمق⁽⁴⁾، وكان لوفرة المياه السطحية أثرها في ازدهار زراعة النخيل في منطقة الواحات هون وسوكنه وودان وغيرها حيث كانت تنتج أفضل أنواع التمور .

ب. الزراعة البعلية: هذه الزراعة انتشرت في ولاية طرابلس وهي تعتمد على مياه الأمطار وقد ضم هذا النوع زراعة بعض الخضروات والبقول والشعير والقمح اللذين يمثلان الغذاء الرئيسي للسكان، وقد تركزت زراعة الحبوب في أودية زمزم وقطيس، وكعام، وسهل الجفارة، وبنغازي، والمرج حيث تسقط كميات كافية من الأمطار، ويعد الشعير أكثر المحاصيل انتشاراً إذ كان ينتج بكميات كبيرة ويصدر إلى الخارج في أعوام الخصب، أظهرت الدولة اهتماماً بأشجار الفاكهة البعلية في مناطق عديدة مثل اللوز، والتفاح، والتين بالإضافة إلى أشجار الزيتون كما تقرر التنبيه على المشايخ والأعيان ومأموري غرس الزيتون في ناحية الجفارة على ضرورة تعليم الأفراد كيفية الغرس والإعلان ذلك في سوق الناحية⁽⁵⁾. أهم المناطق التي اشتهرت بالنشاط الزراعي في ولاية طرابلس الغرب - سهل الجفارة، والجبل الغربي، والخمس، ومسلاته، وترهونة والعربان

هذه أكثر المناطق خصوبة اشتهرت بالزراعة كالقمح، والشعير بالإضافة إلى الزيتون، والتين وكانت هذه المناطق تغذي أسواق طرابلس، والمناطق المجاورة⁽⁶⁾.

وتتميز الجبل الغربي بزراعة الأشجار المثمرة مثل الزيتون والعنب والتين، وإضافة إلى تربية المواشي أثر البنية الطبيعية على الزراعة - :

أثرت هذه البنية المتنوعة على طبيعة الزراعة من حيث :

1- نوعية المحاصيل المزروعة .

2- أنماط الاستقرار البشري .

- ضعف في تكامل الأسواق الزراعية بسبب صعوبة الطرق والمسافات الطويلة كما إن غياب شبكات الري الحديثة وشح الاستثمارات حدا من قدرة الفلاح على تطوير إنتاج الزراعي⁽⁷⁾.

1- أنتوني جوزيف كاكيا، ليبيا في العهد العثماني الثاني (1835- 1911)، ص 165

2- جامي عبد القادر مرجع سابق ص 95 .

3- ناجي محمود، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة عبدا لسلام الأدهم و محمد الاسطي منشورات الجامعة الليبية بنغازي، ص 131

4- أنتوني جوزيف كاكيا، مرجع سابق، ص 180.

5- أمحمد الزواوي الطاهر، معجم البلدان الليبية، مكتبة النور، ص 187.

6- الدجاني صدقي أحمد، (أحاديث عن تاريخ ليبيا في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر)، ص 253 .

7- الأنصاري أحمد النائب، (النهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب)، الجزء الثاني، ص 87

المطلب الثاني: الأعمال العثمانية في تنظيم الزراعة بولاية طرابلس الغرب . أولاً. التنظيمات الإدارية العثمانية في القطاع الزراعي :-

عقب إعادة فرض السيطرة العثمانية المباشرة على طرابلس عام 1835 عملت الدولة العثمانية على تعزيز قبضتها الإدارية على مختلف القطاعات بما فيها الزراعة لقد شجعت حركة الإصلاح والتنظيمات الجديدة التي تبنتها الدولة العثمانية على تطوير الزراعة وتسجيل الأراضي والتوسع في الملكية الخاصة طبقاً لقانون الأرض عام 1858 م⁽¹⁾، وقد أنشأت في ذلك :-

- إنشاء دواوين محلية تشرف على الموارد والإنتاج منها دواوين الزراعة والضرائب
 - عملت على تعيين مختصين مثل مسؤول الزراعة في النواحي لمتابعة شؤون الفلاحين وتنظيم الزراعة.
 - قامت بتسجيل الأراضي ضمن دفاتر الطابو لإثبات الملكية وضمان جمع الضرائب من الفلاحين.
- ورغم التنظيم التقليدي للإدارة فإن هذه الخطوات ساهمت في تنظيم العمل الزراعي على المستوى الإقليمي مما رفع من قدرة الإنتاج في الولاية⁽²⁾.

ثانياً. قانون الأراضي العثماني لسنة 1858 م

يعتبر قانون الأراضي الصادر سنة 1274 هـ / 1858 م من أفضل التشريعات التي حاولت الدولة العثمانية من خلالها تقنين الملكية الزراعية وتنظيم استخدام الأراضي، وعلماً بأن قد تم تطبيقه جزئياً في ولاية طرابلس الغرب، وتمثل في الأراضي⁽³⁾.

1 . الأراضي المملوكة ملكية خاصة وهي تدار بواسطة ملاكها الذين يدفعون عنها العشر، والخراج، ويتصرفون فيها بدون إذن، وهذا النوع من الأراضي تعود لأصحابها، ويتم توارثها مثل الأموال المنقولة وغير المنقولة .

2 . الأراضي الأميرية وهي العائدة لملك بيت المال وتعطى لمستغليها بسند مقابل دفع مبلغ من المال على إن يتصرف فيها المالك وكان تملك الأراضي الأميرية يعتمد إما على حاجة الخزينة للمال أو وقاية الأرض من التعطل وانقطاع غلتها وغيره ولم يكن تملك الأراضي الأميرية صحيحاً من قبل أي شخص كان إذا لم تشتتر شراء صحيحاً⁽⁴⁾.

وقد قامت الدولة ببيع الأراضي الأميرية إلى المواطنين عقب إعلان قانون الأراضي وكانت تهدف على ما يبدو تحقيق غايتين هما :

أ. حل مشكلة الحراك الاجتماعي والاضطراب وخلق مجتمع مستقر من خلال تشجيع القبائل البدوية على الاستقرار.

ب. الحصول على مورد مالي ثابت من خلال أثمان الأرض المبيعة واستمرار إنتاجية الأرض مما يحقق عائداً ثابتاً في شكل أعشار وضرائب أخرى.

3. الأراضي الموقوفة وهي التي توقف على المساجد والزوايا والمدارس وغيرها من أعمال الخير فيكون إنفاق إيراداتها على ما أوقفت له، كما يدخل ضمن الأوقاف ما يعرف بالحبس المتمثل في وصية صاحب الملك بشأن كيفية استغلال أراضيه وممتلكاته بعد وفاته، هذا وقد أقر قانون الأراضي بوجود أراضي الأوقاف والحبس وما يتعلق بهما من إجراءات.

4 . الأراضي المتروكة وقد تضمن القانون طريقة استغلال هذا النوع من طرف سكان القرى مثل المراعي المخصصة الأهل أو الأراضي التي تستغل من قبل جميع الناس مثل الطريق العام، أو الساحات التي تتخذ كأسواق أو مقرات تجمع .

¹-موسى بن تيسير، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني الثاني، ص 175 .

²-لومس تود مابل، أسرار طرابلس، مكتبة الفرجاني، طرابلس، ص 243 .

³-أحمد الزواوي الطاهر، مرجع سابق، ص198.

⁴-موسى بن تيسير، مرجع سابق، ص 254 .

5. الأراضي الموات، وهي الأراضي التي لا تعود ملكيتها لأحد من الأفراد، وغير صالحة للزراعة وغير مسكونة وبعيدة عن مناطق العمران لمسافة الميل⁽¹⁾، وهي التي لم تكن في تصرف أحد بالطابو ولم تخصص من القديم لأهالي القرى .

على الرغم من تقديم المساعدة للفلاحين على الاستقرار، والانتفاع بالأراضي مقابل التزامهم بدفع الضرائب، والخدمة العسكرية، إلا إن هذه القوانين كانت على أرض الواقع اصطدم مع الفلاحين بالممارسات القبلية، والعرفية السائدة مما أدى إلى محدودية تنفيذها خاصة في المناطق البعيدة من المدن⁽²⁾.

ثالثاً. السياسة الضريبية وأثرها على الزراعة :

عملت الدولة العثمانية في تلك الوقت على فرض عدة أنواع من الضرائب على الفلاحين (النشاط الزراعي)

1- ضريبة العشر (عشر الإنتاج الزراعي) وكانت تؤخذ عينا أو نقداً .

2- ضريبة الأرض " غير تسجيل الطابو "

3 - الرسوم الضريبية التي كانت تفرض على الأسواق والمحاصيل الموسمية في الوقت الذي كان فيه النزاعات والصراعات وسنوات القحط، والجوع، ومع هذه الضرائب أدت إلى إنهك الفلاحين مما دفع بعضهم إلى الهجرة أو ترك الزراعة، وكان في بعض الوقت تستند مهمة جمع الضرائب إلى متعهدين محليين ما فتح المجال أمام الاستغلال، و الفساد، لقد كانت هذه الضرائب تثقل كاهل الفلاح زد على ذلك تعسف الملتزمين القساة في جمع الضرائب من الفلاحين بطريقة مجحفة وكثيرا ما يؤدي امتناع الأهالي عن دفع الضرائب إلى قيام نزاع بين الطرفين، وسجلات وثائق دار المحفوظات التاريخية بطرابلس مليئة بحوادث من هذا النوع فقد حدث إن من امتنع أهالي أوجلة عن دفع الضرائب للحكومة العثمانية عام 1876 م⁽³⁾.

ولعل من أهم المضاعف التي واجهها الفلاح الضرائب المختلفة التي كانت تفرضها السلطات العثمانية واعتماد العثمانيين على الأهالي في تمويل المشاريع الزراعية⁽⁴⁾. لهذا جاءت ردة فعلهم في كثير الأحيان رافضة لهذه السياسة وإن تباينت بالطابع ردة الفعل حدثها من منطقة إلى أخرى وفق الظروف المختلفة إلا أنا السمة الغالبة هي الرفض والتصدي بعنف للسياسة الضريبية للدولة مثال ذلك قيام ثورة غومة المحمودي في الجبل الغربي وكذلك ثورة الحاسة عام 1865 م والتي استمرت خمسة سنوات واجهت الدولة بدورها ذلك العنف والرفض بسياسة الضغط على شيوخ القبائل لضمان تسديد الضرائب والذين كانوا بدورهم يقدمون في كثير الأحيان تعهدات بتسديدها⁽⁵⁾. وكان النظام الضريبي المعمول به يقوم أساسا على تقدير مبالغ مقطوعة في بداية كل عام يلتزم مشايخ القبائل بتسديدها مع الديون المترتبة عن الضرائب السنوات الماضية وفي بعض الفترات تركت الحكومة أمر الجباية لمشايخ القبائل مقابل منحهم 5 % من المبلغ المتحصل من الضرائب التي تجمع بواسطتهم⁽⁶⁾.

سيطرت الدولة العثمانية على ولاية طرابلس الغرب منذ منتصف القرن السادس عشر وطبقت عليها النظم التي كانت سائدة في الدولة العثمانية منها ما يرتبط بملكية الأرض وطريقة توزيعها والاستفادة منها⁽⁷⁾.

رابعاً. الدوافع القانونية لملكية الأراضي الزراعية.

ورثت الدولة العثمانية التي تعتبر ولاية طرابلس الغرب منذ منتصف القرن السادس عشر جزءا منها النظم التي كانت سائدة في البلدان والمناطق التي استولت عليها، وكان من أهم تلك النظم ما يتعلق بأنماط ملكية

1- الأنصاري أحمد النائب، (النهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب)، الجزء الثاني، ص 87 .

2- أحمد الزواوي الطاهر، مرجع سابق، ص 198.

3- الدجاني صدقي أحمد، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، مرجع سابق ص 156 .

4- كورو فرنسيسكو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ص 234 .

5- السوري صلاح الدين حسن، الضرائب العثمانية في طرابلس، ص 231 .

6- كورو فرنسيسكو، مرجع سابق ص 167 .

7- هورنمان فردريك، من القاهرة إلى مرزق 1797 - 1798، ص 176 .

الأرض و طريقة توزيعها واستثمارها، هذا وقد أخذت الدولة العثمانية في مرحلة مبكرة من تاريخها بالأسس الإقطاعية من خلال توزيع الأراضي على الجند لاستغلالها مقابل تقديم الخدمات المختلفة للدولة، وبخاصة القيام عسكرية من خلال تقديم عدد مناسب من الجند مع تحمل نفقاتهم وهذا التوزيع لا يعني في الحقيقة تملك الأراضي لهم بقدر ما يعني تفويضهم بحماية الأعشار وسائر الضرائب والرسوم المترتبة على الأراضي في حين تبقى الأرض بيد مالكيها السابقين من الفلاحين الذين عليهم القيام بالعمل فيها بوصفهم رعايا للدولة شريطة دفع الالتزامات المالية والمترتبة عليهم⁽¹⁾، عقب أن فرضت الدولة العثمانية سيطرتها المباشرة مرة ثانية على ولاية طرابلس الغرب على أثر انهيار حكم الأسرة القرمانيّة في عام 1835 م قامت بعدة أعمال يكن أن توصف بالإيجابية لما كان لها من أثر حميد في النهوض بمرفق الزراعة مثل موضوع ملكية الأرض وأصدر قانون الطابو العثماني في عام 1859 م عقب صدور قانون الأراضي في عام 1858 م والذي جاء تجنباً لحل ما كان يحدث من نزاع دموي بين الأفراد و القبائل نظراً، لحالة المجتمع العثماني في ذلك الوقت من تخلف وجهل دفع بالكثيرين من الناس إلى مقاتلة بعضهم بعض من أجل قطعة أرض أو مرعى للحيوانات أو بئر ماء⁽²⁾، فبالإضافة إلى تنظيم ملكية الأرض أولت الحكومة العثمانية اهتماماً بالغاً بالزراعة بغية زيادة الدخل العام وتحسين الأحوال المعيشية للأهالي فاتحدت عدة تدابير لرفع مستوى الإنتاج الزراعي في الولاية⁽³⁾.

حيث وجهت اهتمامها للتوسع في غرس الأشجار المختلفة وبخاصة الزيتون صدر قرار ولائي عام 1849 م بإعفاء مزارعي أشجار الزيتون من دفع ضريبة العشر لمدة خمس عشرة سنة وقد ساهم هذا الإجراء في التوسع في غرس أشجار الزيتون حتى إن إنتاجها مثل إحدى الصادرات الخارج⁽⁴⁾. عملت الدولة العثمانية في ولاية طرابلس الغرب بعد فرض الكثير من القوانين لغرض حماية حقوق الفلاحين :-

- أ - إصدار حقوق الطابو للملاك .
 - ب- تنظيم المحاكم الشرعية للنظر في منازعات العقارية.
 - ت. السماح بثوريت الأراضي الزراعية ضمن شروط محددة.
- ولكن فعالية هذه الحماية كانت متفاوتة وتعتمد على مدى قرب المناطق من مراكز الحضرية ومدى قوة القبائل المسيطرة على الأراضي فعلياً، لم تقف الدولة العثمانية مكتوفة الأيدي أمام المحاولات الأجنبية للسيطرة على الإمكانات الاقتصادية للبلاد، والتي من أهمها الأرض، فأصدرت قانوناً يقضي بحرمان المجنسين بالجنسيات الأجنبية من حق الاستملاك و التوريث وحق الطابو في الأرض الأميرية⁽⁵⁾ بهدف الحد من خطورة الامتيازات الأجنبية و مراعات شعور مواطنيها المعادي للدول الأجنبية وخاصة أن هذا القانون جاء عقب احتلال فرنسا لتونس 1881 م وانجلترا لمصر 1882 م غير أن الدولة العثمانية رضخت لضغوط خارجية، وأعادت النظر في القانون القديم وأصدرت بدلاً عنه قانوناً جديداً نص على السماح بتملك الأجانب في المدن والبراري عدا الأراضي الحجازية⁽⁶⁾ وقد يكون إصدارها القانون الجديد لمعالجة بعض القصور في القوانين السابقة أو الرغبة في جلب استثمارات أجنبية للاستفادة منها في إنعاش الأوضاع الاقتصادية وربما يكون إصداره استجابة لضغوط بعض القوى الأجنبية لفتح المجال لرعاياها للتملك تحقيقاً لأهداف استعمارية⁽⁷⁾.

¹- محمد - عبدا لجواد، ملكية الأرض في ليبيا، ص 241 .

²- الزواوي، الطاهر أحمد، مرجع سابق ص 213 .

³- تيسير بن موسى، مرجع سابق ص 167 .

⁴- مؤيد العظم صادق، رحلة في الصحراء الكبرى بأفريقيا، ص 278 .

⁵- خليل علي مراد، دفاتر الطابو مصدرا لتاريخ البصرة، ص 89 .

⁶- عبدا لجواد، محمد، مرجع سابق ص 170 .

⁷- المختار أحمد عثمان، سوكنه خلال العهد العثماني الثاني، ص 243 .

المطلب الثالث : الإنتاج و المعدات الزراعية في ولاية طرابلس خلال الحكم العثماني**أولاً : تقديم الدعم للإنتاج الزراعي.**

من خلال الوثائق المتوفرة لم تسجل جهوداً كبيرة الدولة العثمانية في تحفيز الزراعة في طرابلس مقارنة بولايات أخرى مثل مصر، و تونس، ومع ذلك ظهرت بعض المبادرات المحدودة منها.

- 1 . العمل على تنظيم الأسواق الأسبوعية.
- 2 . تقديم حافز على تشجيع زراعة محاصيل معينة مثل (التوت وإنتاج الحرير في بعض المناطق)
3. العمل على تحسين الإدارة محلية لتقليل النزاعات على الأراضي رغم إن عدم الاهتمام بالبنية التحتية كالطرق و السدود والمخازن، و ظلت تمثل عائقاً رئيسياً أمام أي تطوير حقيقي للإنتاج الزراعي⁽¹⁾.

ثانياً : العراقيل التي واجهت العمل في تنظيم الزراعة في الولاية طرابلس الغرب.

1. الطبيعة القبلية للمجتمع والتي مانعت تطبيق نظام الأراضي الجديد .
 2. الفساد الإداري وضعف الرقابة .
 3. الافتقار إلى الكفاءات الفنية الزراعية.
 - 4 . ضعف الموارد المالية للدولة العثمانية في تلك المرحلة.
- من خلال وجود الدولة العثمانية في ولاية طرابلس الغرب قد حاولت تطبيق إصلاحات زراعية وإدارية والتي كانت تعمل على تنظيم وتحديث القطاع الزراعي ولكنها اصطدمت بجملة من العراقيل البنوية و الاجتماعية مما جعل تأثير هذه السياسات محدودة خاصة في الريف والجنوب⁽²⁾.
- الإنتاج والمعدات الزراعية في ولاية طرابلس الغرب خلال الحكم العثماني الثاني. وينقسم إلى :-
- أ . الإنتاج الزراعي من المحاصيل الرئيسية :-**

كان النشاط الزراعي من الأنشطة الاقتصادية التي مارسها السكان، إذ كان الكثير منهم يعمل في زراعة الأرض، ويعد المصدر الرئيسي لمعيشتهم وساعد على ذلك أن التربة بها تربة ذات قدرة إنتاجية جيدة لزراعة مختلف المحاصيل⁽³⁾.

تنوعت المحاصيل الزراعية في ولاية طرابلس طبيعة التباين المناخي، و الجغرافي في الإقليم فكانت الزراعة معيشية في الغالب لتلبية احتياجات السكان المحليين بدرجة الأولى مع بعض الأنواع التي تدخل الأسواق الحضرية. وكان أهم المنتجات الزراعية في ولاية طرابلس الغرب وهي .

1- الحبوب (القمح والشعير):

تكونت المحاصيل الأساسية في مناطق سهل جفارة، والجبل الغربي، والتي كانت مصدراً لغذاء السكان وركيزة في نظام الضرائب إلا أن الإنتاج كان موسمياً ومتذبذباً كمية الأمطار من منطقة إلى أخرى ولم يسجل استخدام أساليب تخزين حديثة، وكان يزرع في معظم الأراضي شتوياً نظراً لعلاقته المباشرة بالغذاء الأساسي للسكان وخيول الجيش العثماني التي كانت تنقل الجنود وتجر المدافع والذخائر والقمح لم يقبل الأهالي علي زراعته كثيراً كالشعير حتي تدخل الولاة العثمانيون في زراعته بإجبارهم للمواطنين على زراعة ربع الأراضي المحروثة شعيراً من القمح حتي يتوفر للجنود الأتراك العثمانيين غداؤهم، وإلي جانب محصولي القمح والشعير كان المواطنون في غربي البلاد بصورة خاصة يزرعون الفول، والحمص، والعدس، والبازيلياء، وغيرها من البقوليات كالحلبة، والكسبر وإلي جانب العديد من الخضروات مثل الفجل واللفت والمعدنوس والكرافس والكرات والبصل والثوم⁽⁴⁾.

أما في فصل الصيف كانت الزراعة تعتمد على الري الدائم سواء من المياه الآبار أو العيون التي كانت قليلة ومن أهم المحصولات الصيفية الطماطم والبطيخ والذرة والبشنة والكتانية والدخان القصب والقافولي بفران وهو قريب من الذرة في شكله، وطعمه، والفلفل، والخيار والتبغ وغيرها⁽⁵⁾.

¹- ناجي محمود، مرجع سابق ص 67 .

²- إسماعيل عمران، التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا، ص 211 .

³- تيسير بن موسي، مرجع سابق ص 241 .

⁴- عبدا لعزیز عمر عوض، تاريخ المشرق العربي، ص 205 .

⁵- افلد بانزا، طرابلس، مطلع القرن العشرين، ص 123

2- أشجار الزيتون:

شجرة الزيتون من أقدم الأشجار التي عرفت في ولاية طرابلس الغرب العثمانية وخاصة في مناطق طرابلس، والجبل الغربي، والخمس حتى وصفت هذه الشجرة بأنها من منابع ثروة الولاية (1) لذلك حظيت بالكثير من الاهتمام من قبل السلطات العثمانية في عهد الإصلاحات خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (2) قد اهتم الكثير من الفلاحين بزراعته في المنطقة الجبلية خاصة نواحي يقرن، نالوت، الزنتان، وعربان، وترهونة و مسلاتة، وقد استخرج منه الزيت بطريقة التقليدية باستخدام المعاصر الحجرية وكان يستخدم في الغذاء و كذلك يباع في الأسواق .

3- التمور :

انتشرت زراعتها في الواحات الجنوبية (غدامس، الجفرة، هون، مرزق) كانت الدولة العثمانية حريصة على متابعة النشاط الزراعي في ولاية طرابلس الغرب وتوجيه التعليمات الكفيلة بالتوسع في زراعة الأشجار المختلفة، ولقيت أشجار النخيل العناية اللازمة نظراً، لملائمة الأراضي الليبية لزراعتها خاصة، و إن التمور تسهم بدور فاعل، وأساسي في غذاء الأهالي في العديد من المناطق . واعتمدت في نموها على مياه العيون، والآبار، وكانت تعد من أكثر المحاصيل ارتباطاً بالبيئة الصحراوية، وكذلك تكثر زراعة النخيل في المناطق الساحلية، وهي من الأشجار التي تتحمل الملوحة والعطش، وخاصة بعد وصولها إلى مرحلة النضج (3) .

4- التين و العنب :

انتشر في المناطق شبه الجبلية، والمناطق القريبة من الأودية والسهول الخصبة في ضواحي طرابلس وبعض مدن الجبل الغربي، و كذلك انتشر في المناطق الريفية ذات التربة الخصبة والمناخ المعتدل ويستهلكان طازجين أو مجففين ولهما حضور واسع في التجارة المحلية (4).

ب . المعدات الزراعية وكيفية العمل بها :

رغم الكثير من المحاولات للتنظيم العثماني لتلك المعدات الزراعية في طرابلس إلا أنها ظلت تقليدية خلال القرن التاسع عشر، لا شك إن عملية الإنتاج تتحكم فيها عدة عوامل، لعل أحد هذه العوامل ذات الدور الفعال هي المعدات التي تساعد على استغلال الأرض وقد أعتمد الفلاح على الأرض وتنظيمها وتمهيدها للزراعة على أدوات بدائية نسبياً (5)، وتتمثل في

1. المحراث الخشبي . (المعروف محلياً بالسكة) يُجر بواسطة حيوانات)

2. الدلو . نظام تقليدي لرفع المياه من الآبار باستخدام الجمل .

3. المحشة والمنجل: لأغراض الحصاد وتقنيات التربية.

4. المعاصر الحجرية: لعصر الزيتون

5. النور : لدرس الحبوب .

6. المسحاة : قطعة حديدية على شكل صفيحة أقرب إلى الشكل المربع متصلة بمقبض مستخرج من

أغصان الشجر (الزيتون أو السدر) على هيئة ذراع خشبي، وهي تستعمل لتقليب الأرض .

7. المشطة : قطعة من الخشب يتصل بها عدد من الأسنان تستعمل لتمشيط الحجارة من الأرض (6)،

وتسمى أيضاً الخباشة.

لم يسجل إدخال أدوات زراعية حديثة بشكل واسع قبل نهاية العهد العثماني مما جعل الإنتاج مرهوناً بقدرة الفلاح البدنية وببساطة الوسائل المتاحة، اكتفى الأتراك العثمانيين بتشجيع الليبيين على الاستمرار في الزراعة التقليدية بواسطة الدلو والبقرة والجمل والحمار، حيث كانت عملية سحب الماء من البئر تتم بواسطة

¹-محمود ناجي، مرجع سابق ص 213 .

²-كاليا انتواني، مرجع سابق ص289 .

³-كورو - فرنشيسكو، مرجع سابق ص 176 ..

⁴-خليل علي مراد مرجع سابق، ص 88 .

⁵-عبدا للهعبد المجيد، الأصول العلمية و التنظيم، القاهرة ص 234 .

⁶-عبدا لحميد الهرامة، فصول تاريخ ليبيا الثقافي، ص 78 .

الدلو والبقرة وهي طريقة بدائية بل إن البعض كان لا يمتلك بقرة فيستخدم الجمل بدلاً منها الجمل أو الحمار أو الإنسان أحياناً⁽¹⁾..

ت . التجارة الزراعية :

توزعت المحاصيل الزراعية على عدد من الأسواق المحلية منها سوق الجمعة في طرابلس الذي يعتبر من أهم المراكز لتصريف المنتجات، وكذلك كان هناك الأسواق الأسبوعية القروية مثل سوق الزاوية وزليت و يتم تداول تلك البضائع في الأسواق المحلية وهي نوعان : أسواق دائمة وأسواق غير دائمة فالأولى تحتوي على المتاجر وتباع فيها البضائع المحلية، والمستوردة، مثل سوق الرباع، وسوق المشير بمدينة طرابلس، وسوق الجريد بمدينة بنغازي، أما النوع الثاني فهي أسواق تعقد في أيام معينة من الأسبوع فقط مثل سوق الثلاثاء، وسوق الجمعة بمدينة طرابلس، ويغلب على السلع المتداولة فيها المنشأ المحلي، كما توجد أسواق أخرى تختص بنوع معين من السلع، مثل سوق الحصر، وسوق المواشي، وسوق الخبز، وسوق الحلفاء⁽²⁾ وكانت هناك تجارة التمور الصحراوية التي تصدر من الواحات إلى فزان، وتشاد والنيجر عبر القوافل من الجمال، لكن ضعف الطرق وانعدام التخزين الحديث قللا من القيمة الاقتصادية للمنتجات الزراعية ولم تتجاوز التجارة الزراعية حدود الاستهلاك المحلي والإقليمي المحدود⁽³⁾.

المطلب الرابع : المشاكل والتحديات التي واجهت الزراعة في ولاية طرابلس في العهد العثماني الثاني 1835 م:-

أولاً . الصعوبات الطبيعية المناخية :-

تعرضت ولاية طرابلس خلال فترة الحكم العثماني لمجموعة من الصعوبات الطبيعية والظروف المناخية التي كان لها الدور الحاسم في وفرة المحاصيل أو قلتها و التي أثرت سلباً على النشاط الزراعي منها .
أ . نقص الأمطار وندرتها حيث شهدت ولاية طرابلس عدة سنوات من الجفاف المتكرر مما أدى إلى تراجع الإنتاج وفقدان المحاصيل الأساسية مثل القمح والشعير .

ب . تعرض بعض المناطق للفيضانات في سنوات الأمطار الغزيرة ما أدى إلى تلف المحاصيل وزيادة التعرية الأرضية .

ت . التربة غير المتجانسة حيث تقل خصوبة الأراضي في المناطق الصحراوية والهضاب الداخلية وهو ما جعل الزراعة تقتصر على السهول والمناطق القريبة من مصادر المياه .

ث . اعتماد المزارعين على الأدوات الزراعية التقليدية وعدم توفير وسائل مكافحة الآفات الزراعية .
ج . ولعل من أهم التحديات التي واجهها الفلاح الضرائب المختلفة التي كانت تفرضها السلطات العثمانية واعتماد عليها⁽⁴⁾ . فقد ذكر (كاكيا) حدوث جفاف عام 1881 م تكرر مرة ثانية عام 1892 م وكثيراً ما يؤدي ذلك الجفاف إلى هجرة الأهالي كهجرة أهالي الخمس، ومصراته إلى تونس في احدي سنوات القحط في الفترة⁽⁵⁾..

أو يحدث أن تسقط الأمطار بغزارة فتسبب أضرار كبيرة وتسيل الأودية فتزيد من هذه الأضرار، فحدث أن هطلت أمطار غزيرة على مرزق في 16 مارس 1911 م فأصبحت مبانيها المبنية بالطين الممزوج بالملح غير قابلة للسكن وأضررت بالأشجار المثمرة .

ثانياً . العوائق الاجتماعية والقبلية :

أ . النظام القبلي القوي الذي ساد المجتمع الريفي والذي كان له دوراً كبيراً في سيطرة على الأراضي الزراعية وفق أنماط عرقية مقيداً بذلك محاولات الدولة لتنظيم الملكية الزراعية وتحديثها .

ب . النزاعات القبلية المستمرة التي كانت تؤدي إلى عدم استقرار الريف وتهجير بعض الفلاحين وهو ما أثر على الانتاج الزراعي وحركة التجارة⁽⁶⁾.

¹ - تيسير بن موسى، مرجع سابق، ص 65 .

² - محمود ناجي، مرجع سابق، ص 231 .

³ - السوري - صلاح الدين حسن مرجع سابق، ص 145 .

⁴ - أنعام شرف الدين، تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي 1711 م - 1835 م، ص 234 .

⁵ - كورو - فرنشيسكو، مرجع سابق ص 211 .

⁶ - محمود ناجي، مرجع سابق ص 231 .

ثالثاً. العوائق الاقتصادية والإدارية :

شكل العامل الاقتصادي أحد أبرز مشكلات الأسرة الطرابلسية لارتباطه بنمط معيشتهم اليومية التي غلب عليها الفقر والعوز والتي من الممكن أرجعها إلى عدة أسباب من بينها :-

أ . فرض الضرائب المرتفعة على الفلاحين، والتي كانت تمثل عبئاً إضافياً خاصة في سنوات القحط مما دفع بالعديد منهم إلى الهجرة أو التخلي على الزراعة، ولم تكن السياسة الضريبية العامل الاقتصادي الوحيد الذي أسهم في تردي أوضاع الأسر الطرابلسية، وتدني مستواها المعاشي فالكوارث الطبيعية كانت سبباً آخر في إفقارها خاصة وأن حياة أغلب فئات المجتمع ارتبطت بما كانت ترسله السماء من أمطار فإذا ارتوت الأرض توفرت الطمأنينة والقوت للجميع وإذا ما حدث عكس ذلك ارتفعت الأسعار وحدث الغلاء الأمر الذي كان ينجم عنه حالة من الفقر الشديد، ودفع السر أحياناً للهجرة إلى خارج البلاد⁽¹⁾.

ب . ضعف البنية التحتية الزراعية، من حيث الطرق التي ترتبط بين المركز الزراعية والأسواق وقلة وجود مرافق التخزين والحفظ .

ت . عدم وجود دعم مالي أو تقني من الدولة، حيث اقتصر جهود العثمانيين على التنظيم الإداري فقط دون توفير موارد كافية وكذلك وجود الفساد والمحسوبية في دوائر الإدارة المحلية التي أدت إلى سوء توزيع الأراضي وإعاقة تطوير الزراعة .

ث . عدم إتباع نظام الدورات الزراعية .

ج . صعوبة المواصلات والتنقل وعدم اهتمام السلطات المحلية بتحسين طرق المواصلات .

ومن العوائق الاقتصادية الاعتماد على الأدوات التقليدية البسيطة التي قلت من كفاءة الإنتاج الزراعي و غياب مشاريع الري الحديثة أو السدود التي يمكن إن تحسن من استخدام المياه، وتزويد الإنتاج ومع وجود نقص الخبرة والمعرفة الزراعية الحديثة، وقلة الدورات التدريبية في هذا المجال مما أدى إلى نقص الزراعة وعدم توسعها في الأراضي الخصبة والاستفادة من المياه الموجودة في تلك الأماكن المحدودة⁽²⁾.

ويمكن القول إن هذه الصعوبات المتعددة إن الزراعة في ولاية طرابلس الغرب خلال الحكم العثماني واجهت تحديات عميقة ومتشعبة بين طبيعية، واجتماعية، وإدارية وتقنية أدت إلى تراجع إمكانيات القطاع الزراعي في تحقيق الأهداف والتنمية المنشود، ورغم كل المحاولات التنظيم والتشريع ظلت الزراعة محكومة بظروف بيئية واجتماعية صعبة عرقلت تطورها بشكل جدي .

الخاتمة :

يمكن القول إن الزراعة في ولاية طرابلس الغرب خلال فترة الحكم العثماني الثاني (1835 - 1911 م) كانت تمثل العمود الفقري للاقتصاد المحلي لكنها واجهت العديد من القيود والصعوبات التي أعاققت تطورها إلى مستوى إنتاجي وتجاري يواكب المتغيرات الاقتصادية في العصر الحديث، لقد تأثرت الزراعة بعوامل طبيعية تتمثل في المناخ القاسي وتقلبات الأمطار إضافة إلى التنوع الجغرافي الذي فرض نماذج زراعية متعددة بحسب البيئات المحلية .

وعلى الصعيد البشري شكل النظام القبلي، والتقاليد الاجتماعية صعوبات كبيرة أمام محاولات التنظيم القانوني، والإداري التي حاولت الدولة العثمانية فرضها عبر قوانين مثل قانون الأراضي قانون الطابو 1835 م كما عملت السياسات العثمانية على تنظيم القطاع الزراعي، ولكنها كانت محدودة التطبيق والفعالية نتيجة الضعف البنية التحتية، والاقتصاد إلى الدعم التقني، والمالي، والتدخل بين السلطات المركزية القبلية. كذلك ظل الاعتماد على التقنيات التقليدية والأدوات البدائية سائداً مما حد من زيادة الإنتاج وتحسين جودة المحاصيل وبالتالي يمكن القول بأن الزراعة في ولاية طرابلس خلال الحكم العثماني الثاني شهدت استقرار نسبياً لكنها لم تخضع لتحديث حقيقي يشبه ما شهدته ولايات عثمانية أخرى مثل مصر وتونس وتلك المرحلة تعتبر مهذاً للتحويلات التي طرأت لاحقاً في العصر الاستعماري الإيطالي حيث بدأت عمليات تحديد شاملة للقطاع الزراعي .

¹- تيسير بن موسى، مرجع سابق ص 88

²- محمد الجديدي حسن، الزراعة المروية، الطبعة الأولى، ص 78 .

من خلال دراسة ملكية الأرض واستغلالها في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني تبين أن ملكية الأرض كانت من اهتمام الدولة العثمانية لارتباطها بأهم الأسس التي قامت عليها مؤسسات الدولة وبخاصة العسكرية منها إضافة إلى الأرض مثلت أهم مصادر الدخل المالي للدولة .
لقد اتجهت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى تقنين أوضاع ملكية الأرض من خلال عدة تشريعات كان أهمها قانون الأراضي عام 1858 م بهدف إيجاد وضع داخلي مستقر وتأكيد سيطرتها السياسية وضمان حصولها على موارد مالية ثابتة .
وتشير الدراسة إلى أن ملكية الأرض واستغلالها تؤثر تأثيرا واضحا على العملية الإنتاجية سلباً خلال الاضطرابات السياسية والانتفاضات أو في أثناء انتشار المجاعات والأوبئة، كما إن الصراعات القبلية كثيراً ما تسهم في بعض الهجرات وبالتالي تؤدي لسيطرة بعض القبائل المنتصرة على الأراضي الأخرى التي قد تدمر ممتلكاتها أو تجبر على الهجرة .

المراجع :

- 1 . حسين مجاهد مسعود، جغرافية ليبيا، مكتبة طرابلس العلمية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، 2013 .
- 2 . محمد أحمد الطوير، تاريخ الزراعة في ليبيا أثناء الحكم العثماني ط 1، الدار الجماهيرية للنشر، والتوزيع والإعلان الجماهيرية 1991 .
- 3 . محمد مصطفى الشركسي، (لمحات عن الأوضاع الاقتصادية بليبيا أثناء العهد العثماني)، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، 1971 م .
- 4 . عبد القادر جامعي، (من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى)، وترجمة محمد الأسطى، تقديم علي مصطفى المصراطي، دار المصراطي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1974 .
- 5 . أنتوني جوزيف كاكيا، ليبيا في العهد العثماني الثاني (1835 - 1911)، الطبعة الأولى، دار الفرجاني، ليبيا 1970 م .
- 6 . محمود ناجي، (تاريخ ليبيا طرابلس الغرب، ترجمة عبد السلام الأدهم، ومحمد الأسطى، منشورات الجامعة الليبية بنغازي، مطبعة الغريب بيروت 1970 م .
- 7 . الطاهر أحمد الزواوي، معجم البلدان الليبية، مكتبة النور طرابلس 1970 م .
- 8 . أحمد الدجاني صدقي، (أحاديث تاريخ ليبيا في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، دار المصراطي للطباعة والنشر، طرابلس - ليبيا .
- 9 . الأنصاري أحمد النائب، المنهل العذب في تاريخ طرابلس جزأين تحقيق الطاهر الزواوي، مكتبة الفرجاني، 1961 / .
- 10 . موسى بن تيسير، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني الثاني، الدار العربية للكتاب ليبيا تونس 1988 .
- 11 . صادق المؤيد العظم، رحلة في الصحراء الكبرى بأفريقيا، ترجمة عبد الكريم أبوشويرب، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، طرابلس 1998 / .
- 12 . مراد علي خليل، دفاتر الطابو مصدرا لتاريخ البصرة الاقتصادي في العهد العثماني مع إشارة الملكية الأراضي الزراعية، المؤرخ العربي، لسنة الخامسة عشر، العدد 38، اتحاد المؤرخين العرب، 1989 م .
- 13 . محمد عبد الجواد، ملكية الأراضي في ليبيا في العهود القديمة و العهد العثماني القديم، الطبعة الأولى، دار الاتحاد العربي للطباعة، 1974 م .
- 14 . عثمان المختار أحمد، سوكته خلال العهد العثماني الثاني، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الفاتح، 1998 م .
- 15 . عمران إسماعيل، التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا من 1835 إلى 1882 م، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، قسم التاريخ، كلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة - مصر 1971 م .
- 16 . عوض عبد العزيز، تاريخ المشرق العربي، 1516 - 1832، دار النهضة العربية بيروت 1984 م .
- 17 . بانزا افلا، طرابلس مطلع القرن العشرين، عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية طرابلس، 1988 م .
- 18 . فرنشيسكو - كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني ترجمة خليفة التليسي، الطبعة الثانية، المنشأة العامة للنشر والطباعة والتوزيع والإعلان، 1984 م .
- 19 . عبد المجيد عبد الله، الأصول العلمية والتنظيم، القاهرة، دار النهضة، 1971 م .
- 20 . عبد الحميد عبد الله الهرامة، فصول تاريخ ليبيا الثقافي، جمعية الدعوة الإسلامية طرابلس، 2003 م .
- 21 . صلاح الدين حسن السوري، الضرائب العثمانية في طرابلس ومصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني - مشاكل الضغط والتوتر، مجلة البحوث التاريخية، السنة السادسة، العدد الثاني، 1984 م مركز دراسة جهاد الليبي ضد الغزو الإيطالي .
- 22 . شرف الدين أنعام، تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي، 1711 م، 1835 م، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، 2003، جغرافية ليبيا، الإسكندرية، دار الجامعات 1960 .

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.